الولاية الرئاسية ومواقف دساتير الدول

اعداد
أ.م.د. ساجد محمد كاظم

تدل الولاية الرئاسية على المدة المحددة قانوناً تلك التي يمارس خلالها رئيس الدولة مهامه ، بحيث ينتقل منصب الرئاسة الى رئيس جديد يحل محل الرئيس القديم الذي انتهت مدة ولايته . ومن هنا ندرك مدى اهمية الولاية الرئاسية ودورها في تقييد منصب الرئاسة وحماية المنصب من انحراف شاغله (الرئيس) عن خدمة المصلحة العامة . ولاشك في ان هناك ارتباطاً واضحاً بين الولاية الرئاسية والسلطة ، فانتهاء الولاية يعني سحب السلطة من صاحبها ، وقيل في ذلك إن في السلطة لذة لا يدركها الا من تولاها ولا يبكيها الا من فقدها .
ويمكن القول ، انه لا يمكن الحديث عن الولاية الرئاسية في النظام الملكي ، اذ يستمد رئيس الدولة (الملك) حقه في تولي الحكم من طريق الوراثة لمدة غير محددة . ولكن يثار موضوع الولاية الرئاسية في الجمهوريات التي يختار فيها رئيس الجمهورية بطريق الانتخاب لمدة محدودة طبقاً لما ينص عليه دستور كل دولة .
وقد اهتمت الدول في دساتيرها بالولاية الرئاسية ، وفي معظم الدول المتحضرة تتخذ اجراءات دستورية حول الالتزام بالولاية الرئاسية نتيجة للانتخابات الدورية لمنصب الرئاسة وتداوله وفقاً لذلك . ولكن في الدول المتخلفة ذات الانظمة الدكتاتورية تثير الولاية الرئاسية مشكلة اساسها شخص الزعيم الواحد (المعصوم) الفريد من نوعه الذي لا يمكن ان يحل محله احد .
والواقع ، ان الولاية الرئاسية اثارت العديد من المشاكل في عدة دول وكان المغزى في ذلك هو التخوف من افتقاد السلطة ، بحيث ترتب على ذلك تعديل مدة الرئاسة في دساتير كثيرة والتلاعب بالنصوص الدستورية بعبارات مطاطية تسمح للحاكم البقاء في السلطة اطول مدة ممكنة .